الإسم: هشام

اللقب: بخوش

الرتبة: أستاذ محاضر أ

الوظيفة : أستاذ جامعي

المؤسسة: جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس

الهاتف: 0661394118

البريد الإلكتروني :hichem\_75@yahoo.fr

h.bekhouche@univ-soukahras.dz

المحور الرابع: الأمن القومي الجزائري:دراسة في التشريعات

**العنوان: واقع الأمن الوطني في ظل سياسات التدخل الدولي**

**الملخص**

السيادة وضع قانوني تنسب إلى الدولة إذا ما توفرت على المقومات المادية المتمثلة في الأفراد والإقليم والهيئة المنظمة، فالسيادة سلطان تواجه به الدولة الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج، حيث أن سلطة الدولة في الداخل والخارج لا يعلوها أية سلطة، فمبدأ السيادة مرتبط أشد الإرتباط بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فهو يرتكز على المساواة القانونية والإستقلال السياسي للدول.

أصبح الحق في التدخل يذكر بقوة في مقابل مبدأ عدم التدخل، وإن كان يحمل في بعض جوانبه اعتداء على السيادة الوطنية، ففي جانب أخر يمثل حماية لحقوق الأفراد من الممارسات والإنتهاكات التي تمارسها بعض الأنظمة الاستبدادية و التي تتخفى وراء فكرة السيادة ومبدأ عدم التدخل، غير أن الإشكال يطرح من خلال إستخدام الحماية الدولية لحقوق الإنسان لتحقيق أغراض وأهداف سياسية لأجل التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لبعض الدول.

إن مفهوم الأمن الوطني يشمل فكرة استخدام القوة لمنع التغييرات غير المرغوب بها أو القسرية، فقد عمدت الكثير من الدول لإستخدام القوة وإقامة إستراتيجيات دفاعية لمنع التدخل في الشؤون الداخلية، وأصبحت هذه الدول تتنافس على زيادة التسلح سواء الأسلحة التقليدية أو حتى الأسلحة المحضورة وفقا للقانون الدولي وهو الشيء الذي أثر على واقع ومستقبل الأمن الجماعي.

أن ما يرتبط بتحقيق الأمن الجماعي هو قناعة المجموعة الدولية وعناصرها بمكونات النظام والأسس التي يقوم عليها، وواجبات الأعضاء بالالتزام بها دون ترك المجال لممارسة أفعال تنطلق من تفسيرات فردية، وان مظاهر التدخل بأشكاله وأثرها على السيادة ومسألة التسلح، هي جميعها أبواب استخدمت لتحقيق أهداف من قبل دول بتبرير بأنها تعمل ضمن الشرعية المتفق عليها، ونتج جراء ذلك عدوان لم يؤثر على النظام الحاكم فحسب، بل وعلى أركان الدولة جميعها، لهذا بقيت مسألة التدخل تحمل النقاش من قبل القانون الدولي، فكان دور هيئة الأمم المتحدة أن أصدرت من خلالها الجمعية العامة في الرابع عشر من ديسمبر سنة 1974 قراراً هاماً في تاريخها، بهدف تعريف العدوان على أنه "استخدام القوة المسلحة من جانب إحدى الدول ضد سيادة ووحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى.

من خلال ذلك تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم ذات العلاقة بتحقيق الأمن الجماعي، وكذا تحليل الأسباب التي تحول دون تحقيق هذا الاخير بالرغم

من المحاولات العديدة التي حرصت المنظمة الدولية الامم المتحدة على مناقشتها وذلك بوضع مواثيق تحكم نجاحه ، كمعالجة مفهوم التدخل والسيادة ونزع السلاح ، بغية تحقيق الأمن والسلام، ولكن أكد عكس ذلك بسبب التطورات الدولية وما استجد عليها من ظروف وأحداث وعدم التجانس في قدرات الدول و ان تطبيق الأمن الجماعي كما تتطلع إليه شعوب العالم جاء بخلاف ما تحدثت عنه الدول نظرياً بسبب غياب السلطة الدولية الرادعة للسياسات الانفرادية القائمة على المصالح الذاتية.